دولة المواطنة
" أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر"

أ.د.عامر حسن فياض[1] أ.م.د. إياد العنبر[2]

المقدمة

الحديث عن العلاقة بين فرد ودولة، في العراق، ومن ثَّم البحثُ عن حلقةِ الوصلِ بينهما المتمثلة بالمواطنة. يَبدُو انه حديثاً يندرجُ في خانةِ الموضوعات التي تُطرح مجازاً ضمن إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، إذ لا الدولة موجودةٌ على ارضِ الواقعِ، بوصفها مؤسسة متعالية عن التناقضاتِ الاجتماعية وتَحتَكُرُ العنف المنظم – كما يُعرفها ماكس فيبر–. ولا الفرد نَجِدَهُ حاضراً ضمن مفردات الخطاب السياسي العراقي، إذ تم استبدالهُ بالحديث عن مكوناتٍ رعويةٍ طائفيةٍ، أثنيةٍ، وعرقيةٍ، وليس عن مواطنٍ ومواطنيةٍ.

فالدولة التي يفترض أن تنهض بدور تهذيب سلوك الجماعات وترشيد وضبط انفلاته الذيينجم عنه عدوان على الآخرين، لا تزال بعيدة عن الواقع العراقي، أما بالنسبة إلى المجتمع فالمفترض، أيضا، ألايَكتَسُب صفةً تنظيميةًإلا بوجودِ الدولةَ ولاتكون هناك منظومة من الحقوق والواجبات إلا باقترانِها بالدولة، وفي ضوء ذلك إننا نجانبُ الصواب إذا اعتبرنا ما هو موجود في العراق "دولة"، بل هو كيان سياسي لم ينضج بعد ولم يرتقي إلى مستوى الدولة، وهو في أدقِتعبير "مشروع دولة لم يكتمل بعد!" وعلى مايبدو أن المواطنة كواقع سياسي–اجتماعي

لا تتجاوز المطروحات النظرية المفترضة والخطابات السياسية الدعائية، فهي لم تُرسَخْ بعد في عقلِ صانُع القَرارِ السياسي العراقي على أساسأنها تُمثل العلاقة السليمة مابين الدولة والفرد.

وفي ضوء ذلك نُحاول أن نبحث في الإشكاليات الآتية:

1. **هَلْ لدينا دولةٌ بما تحمله هذه الكلمة من معنى ؟ وهل الأفراد فيها مواطنين أم رَعَايا؟**
2. **هل يمكن للتحول الديمقراطي أن يولد انتماءً بالمواطنة ؟ أو على ابسط الفروض أن تكون من ضمن أولياته خلق ذلك الانتماء ؟**
3. **ماهي الخيارات التي يُمْكن مِنْ خلالِها تنمية المواطنة لدى مجموعة من الأفراد لا يجمعهم سوى أركان كيان سياسي (الشعب– الإقليم–السلطة)من دونِ انتماء بالمواطنة.**

أن أوراق البحث تحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الافتراض إن مفهوم المواطنة يتطلب وجود دولة وليس كيان سياسي يتعثر في طريقِ التحول إلى دولةٍ،هذا من جانب، ومن جانب آخرإذا كانت مفاهيمُ المواطنةَ والوطنيةَ يشوبهما الالتباس في بُنْية الوعي السياسيْ العِرَاقَي، بالإضافةإلى إنهما لم يكونا بعد واقعاً معاشاً في تاريخ العراق السياسي، فمن غير الممكن لعملية التحول الديمقراطي التي يمر بِها العراق أن تنهض بالمواطنةقبل أن تعمل على تشكيل دولة مؤسسات دستورية.

وللتحقق من صحة الافتراض يعتمد البحث على منهج التحليل التاريخي لبحث تاريخية العلاقة بين الدولة والمواطن في الكيان السياسي العراقي وتطورها لغاية عام 2003، ومن ثم اعتماد هذا المنهج في دراسة عملية اعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003.

المعاصر"

البحث يبدأ بدراسة طبيعة العلاقة بين الكيان السياسي العراقي والمجال الذي كان يَحْتَلْهُ مَفْهُومِ المواطنة. ثم سنحاول البحث عن إمكانيةِ تنميةِ مِفاهِيمِ المواطنةِ ،في حالِ وجودها أصلاً، ضمن عملية التغيير التي حدثت لنظام الحكم بالانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية عقب 2003.وأخيرا سنبحث في الإجراءات التنفيذية والتشريعية التي بإمكانها ان تسهم في إعادة تشكيل جديد لمَفْهُومِ المواطنةَ.

أولا. إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق

تَجْتَمِعُ في النظامِ السياسي العراقي،مُنْذ تَشَكلهُ إلى اليومِ، مشاكل التنمية السياسية لأنظمة العالم الثالث،التي لخصها "لوسيان باي" في أزمات تواجه بناء الدولة الجديدة في تلك الأنظمة،وهي :[1]

1. **أزمةُ الهوية .**
2. **أزمةُ الشرعية.**
3. **أزمةُ التغلغل:تغلل الدولة في إرساءِ المؤسسات الإدارية والخدمية.**
4. **أزمةُ المساهمة :وذلك في العمل على إشعارِ المواطنين بان لهم دورً في النظامِ السياسي بِحِيْثُ أنهم يشتركون في تقرير أمورهم بواسطة آلياتِ المشاركة السياسية.**
5. **أزمةُ التوزيع :وتعني إن الثروات الوطنية يجب إن تساهم في رفع مستوى المواطنين وتشعرهم بأن الثروة لاتعود لقسم أو جزء من المجتمع و إنما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول.**

هَـذِهِ الأزماْتِ رَافَقَتَ النظامَ السِيَاسيْ العراقي مُنْذَ تَشَكِلْهُ في عام 1920 إلى حين سقوط نظام الحكم في 2003، ولازالت مستمرة إلى اليوم. حيث بقي العراق كما وصفه الملك فيصل الأول (ليس هناك شعب عراقي، بل كتلة متنافرة من البشر،مجردة من اي فكرة

وطنية،غارقة في الخرافة والجهل،وتفتقر إلى أي رابطة مشتركة، ميالة إلى الفوضى،مستعدة أبدا للتمرد على أي حكومة مهما كانت)[2].

وَمِنْ هنا نجد سؤالاً يطرح نفسه: ماذا عملت الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيير هذه الحقيقة ؟ لاشيء بل زادت الطين بَلْهَ بترسيخِها قِيْمُ التَنَاْحُرِ والتنافرِ بين طوائف المجتمع العراقي والقَطِيْعِةِ بين الدولة والمجتمع. فالدولة تنهل شخصيتها من اجتماعِ سياسي لَمْ يَنْفَصِلَ عن الروابطِ العصبية الحاكمة للمجتمع الأهلي وبمقدار ما يشكل المجتمع الأهلي العصبي قاعها الاجتماعي ومخزن علاقاتها ومادة التوازنات داخلها وبين القوى المؤلفة لها،يمثل كابحاً أمام تطورها الطبيعي نحو الصيرورة دولة، أيُ كياناً سياسياً متعالياً على انقسامات المجتمع على النحو الذي تكون عليه أي دولة. وليست الدولة الطائفية أو الدولة العشائرية – مثلاً– سوى الدولة التي تكون متلونة بلون قاعدتها العصبية الأهلية. لكن المشكلة،في حالتنا العربية وضمنها العراقية، إنها لا تتلون بلون ذلك القاع العصبوي الذي يؤسسها فحسب، وإنمّا هي تنهض– أيضا– بوظيفةِ تصنيعَهُ من جديدِ! والنتيجة إنها بالنهايةِ لا يمكن لها أن تنتج دولة مواطنة.[3] فنظام حكم البعث(1968–2003) حاول تَشْكِيلُ بنيةً سلطةَ عائلية وعشائرية، تتصفُ بكونِها تَصْبُلُحَ لدولةِ رعايا لا لدولةٍ تَقوْم على حقوقِ المواطنة تحت غطاء إيديولوجيا شمولية.[4]وعلى ذلك كان الشعور بالمواطنة والولاء للدولة الوطنية–منذ بداية تاريخ تشكيل الدولة العراقية– يواجه تحديات من شتى الولاءات الاجتماعية– الثقافية، والأيدلوجية السياسية التي تقوم على أسس دون– وطنية تخص المدينة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو القومية.[5]

1. المواطنة ومشكلة الازدواجية في الولاء.

بما اننا نعيش في كيان سياسي لم يرتقي بعد الى مستوى الدولة سيكون ولائنا مقدم الى السلطة السياسية، انطلاقاً من التخبط الإشكالي بين الدولة

والسلطة، ومن ثم نحمل مفهوم الدولة اخطاء السلطة السياسية.الدولة كيان مؤسساتي ثابت يمثل الكل في نصاب تمثيلي مجرد ومحايد ،وهي تطابق الأمة وتعبر عن كيانها السياسي والاجتماعي.في حين تكون السلطة محط منافسة سياسية بين الجماعات والأحزاب: تتداولها وتغيير نخبها وسياساتها.بينما تستمر الدولة للجميع ويستمر الجميع لها.هذه هي حقيقة الدولة الحديثة.[6]إنها دولة المؤسسات،وليست مؤسسات فقط، إنها قبل ذلك نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حدا فاصلا بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي، وهي أيضا تجل للمجتمعات التي استوعبت الحداثة وتجاوزت هيمنة الأطر ما قبل الحديثة مثل العائلة والعشيرة والطائفة والعرق. المجتمعات المتقدمة هي مجتمعات تحكمها المؤسسات، ليست هناك عشوائيات متحكمة، فكل شيء منشد الى اطر تنظيمية تقوم في الأساس على المصلحة والعقلانية والكفاءة والقدرة على المنافسة، هنالك تنافس في كل الحقول والمجالات، والأقدر على النجاح هو الذي يمكنه أن يتجاوز انغلاقات التفكير التقليدي ويتصالح مع التطور والذهنية الخلاقة التي أنتجت للبشرية كل ما أنتجته من تطور كان عصيا على التصور.[7]

هذا الخلط نجد انعكاساته في طبيعة حكم الانظمة السياسية المتعاقبة في العراق اذ تتجسد في سلطات طائفية، ومناطقية، وعشائرية، وعائلية،واخيراً فردية. في بلد لا يمتلك وحدة مجتمعية . فكيف له ان يعرف مفهوم المواطنة!

ان مفهوم الدولة، الذي يكون الاطار العام الذي يشتغل فيه مفهوم المواطنة، يقوم على اساس فكرتي الحق والواجب، ويوضح "هيجل" التداخل بين فكرتي الحق والواجب في فلسفة الدولة،بقوله: (كيف ما كانت الطريقة التي يحقق بها الفرد واجبه فانه لابد في الوقت نفسه ان يجد فيها منفعته، وان يبلغ بواسطتها اشباعه ومصلحته الشخصية، فلا بد ان ينشأ حق – من خلال وضع

الفرد في الدولة– تتحول بواسطته الشؤون العامة لتصبح شؤونه الخاصة.. وبمقدار ما يحقق (الفرد) واجباته تحقيقاً كاملاً بانجازه للمهام والخدمات التي تتطلبها الدولة، فان وجوده يتدعم ويبقى، اما اذا ما اخذ الواجب على نحو مجرد فان المصلحة العامة سوف تعتمد على اتمام المهام والخدمات التي تنتزعها بوصفها واجبات فحسب)[8]، والمُخَطط الآتي يوضح العلاقة بين منظومة الحقوق والواجبات وانعكاسها على العلاقة بين المواطن والدولة:[9]

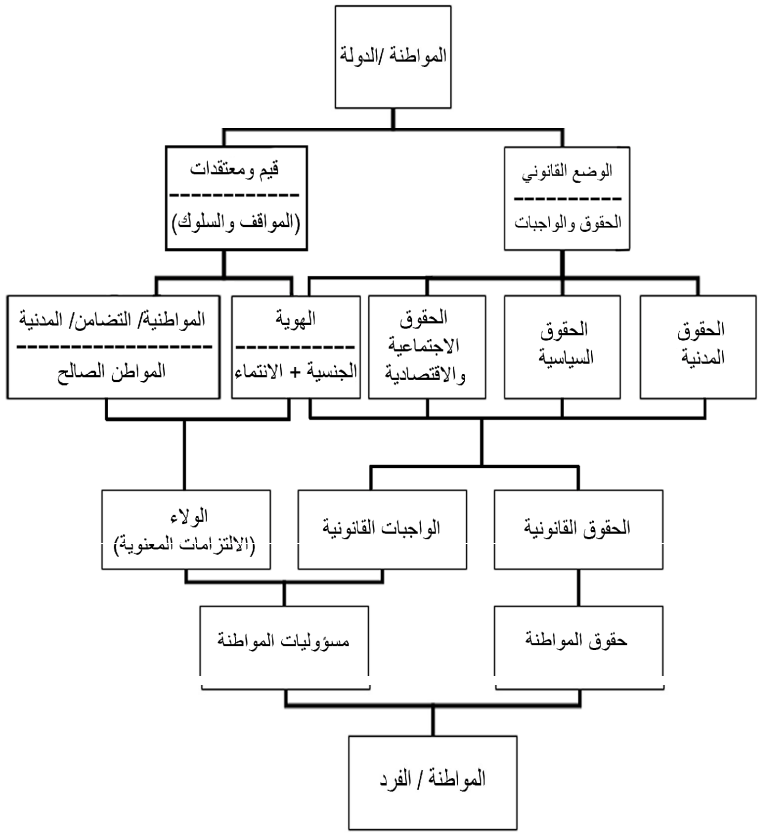

في "دولتِنا" لَمْ نَلمَس أَيْ شَيء فيها مَنْ فكرةِ الحق، بل كل ما وجدناهُ منذَأن فتحنا أعيِنُنّا في أوطاننا على فكرةِ الواجب! وحتى المؤسسات التي يفترض

انها تحقق فكرة الحق هدفها الأساس ترسيخ مفاهيم الواجب تجاه الوطن.وحقيقة الأمر هو الواجب تجاه شخصية الحاكم مؤسساته.

بالإضافة إلى ذلكِ لا يَكوْن هناك للفرد أي دور، وهو الرَكِيزَة الرئيسة في الدولةِ الحديثةَ، لأنهُ لا يعامل على أساسِ فرديتِه بل يُعامل ضمن مفهومِ الجماعة.

فالفرد لا يكتسب أهميتهِ إلا بانتمائهِ إلى جماعةٍ . وتلك هي مشكلة العقل العربي الذيْ ينعَكِسُ في خطابنا السياسي المليء بالتناقضات،حيث في الوقتِ الذي نتحدثُ فيه باسمِ الجماعةِ فهو في حقيقةِ الأمرِ خطاب فردي مصلحي في أضيق حدوده. على عكس منظومة الوعي الغربي الذي ينطلق من الفرد وبالنتيجة تحقيقُ مصلحةُ الفرد هي التي تحققُ مصلحةُ الجماعة،لان مصلحتُها بالأساسِ تتكونُ من تحقيقِ مصالحِ الأفراد. مَنْ هنا تنطلقُ أهمِ سماتِ الدولةُ الحديثة إذ (أنها لا تعترف في تشريعاتِها إلا بالأفراد بوصفِهم متساوين أمام القانون، أي لا تعترف بانتماءاتهم إلى جماعات مليه أو أثنية أو طائفية أو ما شاكل من انتماءات أخرى تنال من معنى المواطنة ومن معنى الولاء للدولة).[10]

إذن المواطنةَ تَفَتَرِضُ مادتَها المواطنين وليس الرعايا.وهؤلاء ليسوا شيئاً آخر غيرَ أفراد أحرار متساوين أمام القانون في حقوقِهم السياسية لأنهم متكافئون في أداءِ ما عليهم مَنْ واجبات للدولة (دفع الضرائب، أداء الخدمة العسكرية، التضحية عند الضرورة...) ذلك ما يقضي به العقدين: الأول بين بعضَهم البعضْ على تفويضَهم الدولة للقيام على أمرهم وتامين الخدمات والحماية للمجتمع .وذلك عينه ما يقضي به التعاقد الثاني بينهم وبين الدولة– والدستور صيغة من صيغهِ– على التوزيعِ المتوازن بين الحقوقِ والواجباتِ.[11]

2. المواطنة ومشكلة الدولة الريعية

إن إشكالية العلاقة بين الدولةَ والمواطنةَ تبرزُ من خلال الاقتصاد السياسي لأي دولة .حيث لا نذيع سراً بالقول إن الدولة التي تعتمد في مواردِها

على النفطِ تكون، في الغالب، دولة منتجةِ لحكوماتٍ استبدادية . لكونِها لا تعتمد على الشعبِ في توفيرِ أهم مواردِها (الضرائب) وذلك لأنها تمولُ نفسَها من عائداتِ النفط. وعدم حاجتِها إلى ضرائب المواطنين تعني عَدْم حاجتِها إلى دعمٍ لقراراتها أو البحث عن الشرعية. أن لعنة الموارد تقوض الحكم الصالح،كما تقوض الديمقراطية. فالنفط يطلق تدفقات كبرى من العملة الصعبة، وتصبح هذه التدفقات هي الأساس لبناء شبكات المحاسيب والإتباع التي تساند الديكتاتورية والحكم الفردي. وهناك خاصية ثانية وهي ان الاقتصاديات النفطية، أو تلك المعتمدة على المعادن، تنزع إلى أنفاق نسبة كبرى من الناتج المحلي على المشتريات العسكرية.وأخيرا فان هذه الاقتصادات النفطية والمعدنية قد تكون أكثر تعرضاً للنزاع والحرب الأهلية.[12]

إن الثروة النفطية تدفع إلى "تحرير" الدولة والنظام السياسي من المجتمع وآليات المراقبة والمحاسبة، وتسمح هذه الثروة بتمويل آلة قمع كبيرة على شكل جيوش جرارة وأجهزة أمنية متشعبة هدفها دعم و إدامة النظام السياسي على حساب جميع الأهداف الأخرى..وفي حال غياب آليات الإشراف تتاح إمكانية إفلات الدولة من رقابة المجتمع على تصرفها بالثروة وسوء استخدامها لتلك الثروة من اجل تلبية حاجات قد لا تتعدى إدامة ودعم النظام الحاكم.[13]

ليس هناك أوضح من التجربة التي مر بها العراق على مدى فترة حكم النظام ألصدامي في تفسير طبيعة العلاقة التي يمكن إن تقوم بين الدولة والمجتمع حين تمتلك الدولة وتتصرف بجميع مصادر الثروة، و بضمنها اكبر مصدر لإيرادات الاقتصاد. وليس هناك أوضح من تجربة العراق في إظهار المدى المريع الذي يمكن إن تذهب الدولة إليه نحو سوء استخدام هذه الثروة وتبديدها. وبطبيعة الحال فان للتجربة العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها نسخة

في غاية التطرف بقدر ما تعلق الأمر بالعلاقة بين الدولة والمجتمع،ونعني بذلك احتكار الدولة للثروة الاجتماعية.[14] إلا إنها مثلت،من جانب آخر،نموذجاً مهماً وفي غاية الوضوح للعديد من الدراسات والأبحاث الجديرة بالاهتمام حول ما اصطلح على تسميته من قبل البعض بـ(لعنة الموارد)،أي عندما تتحول الثروة الطبيعة إلى عامل أساسي في تشويه الاقتصاد ونمو واستشراء الأنظمة الاستبدادية.[15] وكان تأثير هذا النظام ألريعي مدمراً لأي إمكانية لنشوء أو تطور حكومة تمثيلية. إذ اتخذت الدولة،التي كان يسيطر عليها حزب البعث، دور "الرازق" أو "الواهب" العطوف بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من الفئات الاجتماعية.[16]

في ضوء ما تقدم نجد ان الدولة الريعية لا يمكنها أن تنتج دولة مواطنة ،لان إحدى حلقات التواصل بين الحكومة والشعب (حلقة الاقتصاد) تكون مفقودة. إذ الدولة هي الواهبة لأنها تتحكم بالاقتصاد من خلال إدارتها للموارد النفطية.ومن ثم عدم وجود الشعور من قبل المواطنين بأنهم شركاء مؤثرين وفاعلين في دولتهم،بل هم تبع متلقين سلبيين. وبالنتيجة أي شعور بالمواطنة يمكن ان تخلقه دولة ريعية. في حين إن فلسفة نظام الضرائب قادرة على خلق تواصل مابين الدولة والأفراد. حيث أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدولة الريعية هي علاقة أفقية تنازلية تبدأ من إلا على وتنتهي بالأسفل. في حين تكون هذه العلاقة في الدولة غير الريعية علاقة أفقية تصاعدية تبدأ من الأسفل (المجتمع) وتنتهي بالأعلى (الدولة) . لذلك نجد المسؤولية عالية لدى صانع القرار السياسي في الدول الغربية، وضعيفة – إن لم تكن معدومة – لدى صناع القرار في دولنا! خلاصة القول الدولة ومن خلال ادائها وظيفتها في تقديم الخدمات والأمن مقابل الضريبة والولاء واحترام قراراتها تكون قادرة على تنمية

مفهوم المواطنة. اما دولة تتحكم في الموارد وتنفقها حسب مقتضيات الولاء والمصلحة لحكامها ، كيف لها ان لا تنتج قطيعة بين الدولة والمجتمع ؟

ومما تجدر الإشارةإليه، إن مفهوم المواطنة لا يمكنه إن ينمو إلا في ظل العلاقات الاجتماعية والسياسية المدنية وتلك العلاقات هي ابعد الأوصاف عن واقع مجتمعنا العراقي، فالروابط المجتمعية هي روابط غير مدنية بل هي روابط ماقبل المدنية أو قبل الاجتماع السياسيفالنظام الاجتماعي الذي كان سائداً في النصف الأول من القرن العشرين من تاريخ العراق هو المجتمع الزراعي، والجماعات الزراعية هي كيانات اجتماعية – اقتصادية – عسكرية مكتفية ذاتيا، وتنظيماتها الداخلية مستقلة مثل القبائل والعشائر، التي تشكل وحدة قائمة على روابط الدم، أو الأحياء المنظمة في كيان مغلق كالمهنة ، أو المذهب، أو الدين أو الجماعة القرابية المهاجرة من الأرياف، ان علاقة الدولة بهذه الجماعات يتمثل في تغذي المركز على حالة من الاحتراب الدائم للجماعات وانشطارها وتشظيها المستديم.(17)

وعليه فان تلك الروابط والعلاقات لا يمكنها إن تخلق دولة مواطنة. لهذا فإن انهيار النظام في ابريل (نيسان) 2003 كان إيذاناً برجوع الفرد الى روابطه الأولية من قبلية إلى طائفية، اذ يجد فيها من ناحية الأمان النفسي وتشكل له أطرا بديلة عن اطر الدولة من ناحية أخرى، ولكون مجتمعات المدن لم تغادر بعد روابطها الأولية فان غياب السلطة او انهيارها المؤقت كان الفرصة للعودة إلى تلك الروابط لكي تكون حاضرة بقوة .

ونخلص مما تقدم إلىإن العوامل التاريخية والنمط السياسي ونمط توظيف النظام الاقتصادي،كل تلك المدخلات لها تأثيرها على نوع الصلة بين الإنسان وارتباطه بالوطن..إن عدم تحفيز الصلة بين الإنسان والوطن وان سوء التوزيع والفساد الإداري وتكاثر فئات النهب للثروة الوطنية وانعدام التكافل

الاجتماعي،واستخدام السلطة لحقوقها في الطاعة لها بتعسف وقمع.فان هذه المعطيات قادرة على إن تؤثر بقوة على الصلة الروحية بين الإنسان والوطن (أساس المواطنة).وتحمله على إن يفضل خيارات سلبية مثل: الهجرة إلى خارج البلاد والعيش هناك وتفضيله اللجوء في بلدان أخرى بدلاً من مواطنة منقوصة أو شكلية في وطنه،عدم الحرص على الثروات الوطنية وعدم الاهتمام بما يطور البلد وثرواته، وانتشار قيم الفساد الإداري والمالي والسياسي والتحايل على القانون، وترسيخ الفاصلة بين الشعب والسلطة، وقبول مهام العمالة والتجسس لخدمة الأجنبي، وأخيرا التحول بالقيم من النقد الى التشهير والاتهام والإسقاط وفقدان السمة المعيارية.[18]

ثانياً. إشكالية التحول الديمقراطي وبناء دولة المواطنة

ليست كل أمم العالم الحالي ديمقراطية بل على العكس، فان غالبيتها، كما يرى (موريس دوفرجيه) هي احادية،وعلى درجة من القمعية. لكنها جميعاً تدعي الانتماء إلى القيم الديمقراطية، وتعلن إنها ديمقراطية وتأخذ النمط الديمقراطي كمعيار. وجميعها، تقريباً، تملك دساتير،مع ان عدداً كبيراً منها ليست سوى دساتير برامج، وجميعها، تقريباً، تلجأ إلى الانتخاب العام، مع ان الانتخاب ليس حراً في عدد كبيرمنها ويقتصر فقط على الموافقة الإلزامية على مرشحين وحيدين. وجميعها، تقريباً، لديها برلمان، مع أن دور هذا الأخير يبقى ضعيفاً، إن لم يكن غير موجود،في الأعمالأغلب. ولدى جميعها، تقريباً، منظومة قضائية مستقلة شكلياً، مع إن القضاة، في الغالب، ليسوا غالباً سوى مجرد موظفين لدى السلطة . [19]

إذا افترضنا هذا الوصف لأمم اختارت تطبيق النظام الديمقراطي، أو على ابسط الفروض طبقته نتيجة للتأثر والمحاكاة بشيوعه ونجاعته كنظام سياسي للحكم. فكيف يكون الحال مع التحول نحو الأخذ بالحكم الديمقراطي نتيجة

فرضه من قبل اكبر قوة عسكرية في العالم،حيث لم تأت عملية دمقرطة العراق نتيجة لنضال سياسي لقوى سياسية واجتماعية داخلية. بل أتت بالآلة الحربية الأمريكية ضمن مشروع أمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط .[20] ومن بين مايقارب المائة بلد يعُتقد انها متجهة صوب الديمقراطية، نجد ان اقل من خمسها يسلك الاتجاه الصحيح. ويلاحظ احد الباحثين الغربيين (أن من بين التغيرات الإجبارية التي أخذتها القوات البرية الأمريكية على عاتقها وفرضتها على ثمانية عشر نظاماً،لم يكن هناك،قطعاً،غير ثلاثة أنظمة فقط تستحق صفة "الديمقراطية"هي اليابان و ألمانيا وايطاليا). بينما الأخرى أما تنكص الى درك الحكم التسلطي السابق أو تَعلق في منطقة ضبابيةُ يحتفي فيها، ظاهرياً، في مختلف القطاعات بأنه دليل "الديمقراطية" بطريقة (التباري المكشوف في الانتخابات التنافسية الحرة على الحق في الفوز بالسيطرة على الحكومة).[21]

1. إشكالية دمقرطة العراق

لا يـزال واقـع التحـول الـديمقراطي فـي العـراق ضـمن المنطقـة الضبابية.فعملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تحتاج إلى تكامل سلسلة من الحلقات حتى تنتج دولة ديمقراطية،ويُعد من باب السذاجة، التصور بأننا تحررنا من الدكتاتورية – بأي وسيلة كانت– واستبدلناها بتطبيق الديمقراطية واكتسبنا جميع حسنات النظام الديمقراطي.بل على العكس تماماً، حيث تكون أصعب محطات هذا التحول هي عملية الصراع الجليّ تارة والخفي تارة أخرى مع بنية الوعي والسلوك السياسي الذي تتحكم فيه مفاهيمنا عن الحكم والإدارة مثل مفاهيم الاستبداد، والتغلب، والغنيمة، والرعية – التي نحاول إن نستبدلها بمفهوم المواطنة – وعليه يمكن وصف مسار الديمقراطية في العراق بأنه مسار ديمقراطية من دون جذور، وان البحث عن هذه الجذور صعباً إن لم يكن مستحيلاً في بيئة

ثقافية سياسية سمتها الأبرز هي المرحلة الانتقالية من ثقافة الخضوع والخنوع إلى ثقافة المساهمة والمشاركة .

إذ بدأت عملية التحول الديمقراطي في العراق بمجموعة التشريعات التي تنظم آليات المشاركة السياسية والتي بالإمكان خلقها من دون الحاجة إلى الليبرالية. لان عدو الديمقراطية اللدود هو الدكتاتورية وبمجرد زوالها تزول جميع معوقات بناء النظام الديمقراطي بشكله النظمي. من هنا أصبحت الديمقراطية في العراق عملية تنظم المشاركة الشعبية في العملية السياسية، اذ غالباً ماتوصف تلك المشاركة بال" الديمقراطية المقلدة" كما يوصفها "صومائيل هنتنغتـــــــــون" (a parody of full-fledged democracy) ،حيث حرية الاعلام، التعددية الحزبية، الحديث عن وحقوق الإنسان، من دون وجود المؤسسات الحقيقة والفعلية لعملهن .المشكلة هنا تكمن عادةً في ان ذلك التطور السياسي نحو النظام الديمقراطي، يعمل ضمن فجوة المستوى العالي للمشاركة السياسية وضعف المؤسسات التكاملية للتوفيق بين الإرادات السياسية المتعددة والمتنافسة التي قد لاتستوعبها العملية السياسية ومن ثم تلجأ إلى خيار العنف أو استخدامه كوسيلة لفرض إرادتها.[22] ولهذا السبب (فإن الديمقراطية هي ابعد ما تكون عن كونها "اللعبة الوحيدة" في العراق)[23]

على الرغم من ذلك، لا نريد ان نذهب بالتشاؤم بعيداً بشان مستقبل التحول الديمقراطي في العراق، بيد إننا لانعثر ضمن مسارات هذا التحول – على الأقل في المستقبل المنظور– على الإمكانية لترسيخ مفهوم المواطنة . حيث لاتزال الدولة ضمن مرحلة الصيرورة لبناء دولة ديمقراطية، والتي يضع "توماس كاروثز"Thomas Carothers خمسة افتراضات جوهرية يمكن من خلالها ان ترسيخ التحول الديمقراطي الذي تحتاجه الدولة كي تنتقل من الدكتاتورية الى الديمقراطية الراسخة. من بينها (أن تتكشف الدمقرطة في سلسلة

من المراحل من بينها "الانفتاح"(الليبرالية) و"الاختراق"(انهيار النظام وظهور نسق ديمقراطي جديد) و"والترسيخ"(عملية بطيئة تتحول الأشكال الديمقراطية فيها إلى جوهر ديمقراطي عبر اعتياد المجتمع على الأشكال الديمقراطية)).[24] ويحدد هذا الافتراض سياق الأحداث الذي ينبغي أن يتخذه التحول... كما يبدو أن ترتيب الأحداث ناقص في العراق ،مع وجود شيء من التحرر "اللبرلة" في عهد صدام ،ومع انهيار النظام أولا، وتزامن تعزيز الديمقراطية واللبرلة والتعجيل بهما والخلط بينهما ثانياً.

ويطرح "فرانسيس فوكوياما" أربعة مستويات لترسيخ الديمقراطية في الدول التي تحبوا باتجاه تطبيقها،والمحور الأساس في هذه المستويات هو عامل الزمن، المستوى الأول: يتضمن التزاماً معيارياً بمفهوم الديمقراطية. أما المستوى الثاني: تعزيز الديمقراطية يكون عن طريق المؤسسات (الدساتير،النظم الانتخابية...الخ). ويتطلب المستوى الثالث وجود مجتمع مدني يقع خارج نطاق سيطرة الدولة، و أخيرا فان المستوى الرابع هو ميدان الثقافة السياسية؛ اي البنية العائلية، الدين، الوعي ألاثني.[25]

في ضوء ما تقدم نجد أن مشروع بناء الدولة الديمقراطية في العراق لا يزال يصطدم بالكثير من العقبات ويحتاج إلى تراكم زمني .

وضمن هذا السياق لا يمكننا أن نكون حالمين بان مجرد التحول في شكل وطبيعة النظام السياسي، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، قادر على تنمية وترسيخ مفهوم المواطنة.على اعتبار ان مفهوم المواطنة ينتميإلى الثقافة السياسية للمجتمع .ومن غير الممكن إن نعُد الديمقراطية راسخةً تماماً مالم تتجذر فكرتها في ثقافة المجتمع السياسية .[26] حيث إن اللبنات الأساسية لمعمار النظام الديمقراطي في العراق ينبغي أن تخلق من العدم، بدل إعادة اكتشافها وسط حطام الثقافة السياسية العراقية.[27] ويصف احد الباحثين تجربة التحول

الديمقراطي في العراق ،في رؤية متشككة،مقلقة، بقوله أن (بذور الديمقراطية ستجد صعوبة في النمو في تربة العراق الرملية).[28]فإذا كان فكر الخضوع ومبدأ الطاعة هو الذي ساد كإيديولوجيها،والاستبداد السياسي هو الذي تراكم،دافعاً إليه ومطبقاً له،أيإذا كانت محصلة التاريخ العربي لم تحمل مطلب الحرية لا في فكره ولا في ممارساته،إذا كان ذلك،فمن أين المطلب الحالي بالديمقراطية .[29] ومن ثم أين سيكون موقع المطلب بالاهتمام بمفهوم المواطنة؟

2. إشكالية تزاحم الأوليات في بناء الدولة بين الديمقراطية والمواطنة

يبدو إن التحدي الأكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الراهن بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بحيث تستقطب الولاء الأسمى للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعشائرية والعرقية والدينية، بمعنى أن تكتسب الدولة ومؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع، ضمن هوية وطنية عراقية تضم في إطارها هويات فرعية، لكن من دون أن تمثل أي منها بديلاً لها، وضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق والواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية والدينية.[30]

من الناحية العملية إن التطبيقات الديمقراطية قد تنبعث من مساومات يجري التوصل إليها من أحزاب لا خبرة لها وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية . إذ يبدأ التحول باتجاه ترسيخ الديمقراطية . مع افتراض عدم وجود ديمقراطيين . من نقطة إنأطراف المباراة السياسية يبتغون زيادة سلطتهم وقوتهم المادية إلى الحد الأعلى فيتجهون نحو استقطاب المواقف السياسية

والاجتماعية، من هنا يكونوا مجبرين على اختيار انسب الوسائل لتحقيق غاياتهم، فتجري مناصرة الديمقراطية تكتيكياً، كوسيلة للوصول إلى غايات إخُرى. ثم تأتي مرحلة القرار وفيها يمر الخصوم الرئيسيون بمأزق لايخرج منه احدهم فائزاً فيتفاوضون للوصول إلى حلول وسطى (أو تحالفات كما تسميها الدراسات الخاصة بالتحولات الديمقراطية). ويتم في هذه المرحلة الاتفاق على القواعد الديمقراطية وعلى التعويضات المختلفة التي يحصل عليها كل طرف بالمقابل. أما في المرحلة الثالثة فان تكرار لعب المباراة الديمقراطية يُحدث تعوداً، كما يفترض أن يحدث بمرور الزمن مماهاة ايجابية لدى معظم المواطنين مع القواعد الديمقراطية . باختصار،ان بناء الديمقراطية إنما ينفذه غير الديمقراطيين الذين يأملون في كسب كل شيء، ولكنهم يتعلمون من خلال التجربة الأليمة والمأزق الذي لا مخرج منه أن إمكانية كسب شيء هي أفضل من إمكانية كسب لا شيء على الإطلاق، بل وخسارة كل شيء .[31]

وعليه تكمن المشكلة في ان الغاية القصوى ألانلأي نظام سياسي كيما يغدو شرعيا، او مقبولاً على الأقل، ان يكون قائماً على أساس القبول الشعبي الذي يحظى به والذي يعبر عنه ظاهريا في الانتخابات، لكن الديمقراطية في النهاية لا تقوم بالناخبين وإنما بالمواطنين. [32]وإذا كان الشعور بالمواطنة مفقود فأي معنى يبقى للممارسة الديمقراطية.

بيد ان بناء دولة المواطنة لا يحتاج فقط نظام حكم ديمقراطي بل يحتاج إلىأسس و مبادئ الفكر الليبرالي ، بمعنى أخرى ان المواطنة لا يمكنها ان تنمو في ظل النظام الديمقراطي فحسب، بل هي بحاجة إلى قيم ومبادئ الليبرالية التي أهمها مبدأ "التسامح" . اذ ان المبدأ الليبرالي في الحياة السياسية والاجتماعية كالقاعدة الذهبية في الأخلاق – هي قاعدة أخلاقية تربوية تؤكد هذه القاعدة على ضرورة وجوب معاملتنا للناس كما نحب إن يعاملونا وتلتزم الحياد تجاه

جميع القيم والآراء– لا يتحيز لعقيدة دون الأخرى، او رأي دون الآخر،أو حزب دون الآخر،أو خطة حياة دون الأخرى...الخ .وبفضل هذه المبدأ،إذا تمت التربية السياسية والاجتماعية بموجبه،يصبح التعايش والتعاون رغم الاختلاف ممكناً ومثمراً.[33]

مبدأ التسامح يعني حياد الدولة ألقيمي تجاه القيم والمعتقدات والآراء التي يؤمن بها الأفراد ، وفي ضوء هذا الحياد تخلق التعددية السياسية والفكرية والعقائدية وتضمن التعايش السلمي مادامت وظيفة الدولة هي ضمان حرية هذه التعددية والوقف بوجه معارضيها أو من تسول له نفسه محاولة التجاوز على الآخرينأو فرض عقائده أوأفكاره عليهم.[34] وتلك المبادئ لا يمكنها إن تتحقق إلا بالنظام الـ(الديمقراطي الليبرالي) .لان الديمقراطية من دون ليبرالية لا يمكنها إلاإن تتحول إلى آلية لتنظيم عملية المشاركة السياسية وليس غاية ووسيلة لتحقيق السلام الاجتماعي.[35]

إذ نجد أن أول الحقائق التي لمسناها في عراق اليوم، تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير الديمقراطيين بالديمقراطية سيما وأن غير الديمقراطيين في العراق هم الكثرة وهم الأغلبية أفراداً وجماعات. ولعل التفسير المعقول لهذا المقلب أن هذه الأغلبية أفراداً وجماعات ، عقلاً وسلوكاً لن تهضم الديمقراطية بعد لأنها لم تشرئب بعد بالثقافة السياسية الديمقراطية .[36]

وبنظرة أولية يمكننا إن نتحقق من مصداقية فرضيتنا، حيث يتفق المختصون أن عماد الديمقراطية الذي لا يقل أولوية هو المنافسة السياسية بين الأكثرية والأقلية. ولكن نجاعة هذه اللعبة –وهي لعبة فعلاً وليست اقتتالاً كما في المنافسة الطائفية– مرهون ببقائها أفقية وببقاء الطرفين اللاعبين فيها مؤقتين في نصابهما الأكثري أو الأقلوي، بحيث يمكن لأقلية اليوم أن تصير أكثرية في

الغد، وهكذا دواليك. والحال أن الأكثرية والأقلية في المنافسة الطائفية ثابتتان لا تتغيران –اللهم إذا تغير ميزان القوى الديمغرافي. ثم إنهما أكثرية وأقلية عموديتان تخترقان جسم المجتمع ولا ينحصر تنافسهما بقاعة المجلس النيابي. وعلاوة على هذا كله فإن المنافسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ولا تتغير هويته، ولا سبيل إلى التغلب عليه إلا بقمعه أو حتى باستئصاله.. [37] وابرز تجليات هذه المشكلة تكمن في ادعاء معظم السياسيين العراقيين إنهم يؤمنون بالوحدة الوطنية ويعادون الطائفية ويريدون شراكة حقيقية ويفضلون ان يعرفوا أنفسهم بأنهم عراقيون قبل ان يكونوا من هذه الطائفة او تلك. ولكن معظم هؤلاء السياسيين يتراجعون عن هذه «النزعة الوطنية» مع ابسط اختبار للمصداقية يواجهونه، وفي الحقيقة أنهم يتصرفون تجاه بعضهم كخصوم ازليين إلى الحد الذي يميل كل منهم إلى معارضة الأخر حتى عندما لا يوجد سبب حقيقي لهذه المعارضة. [38] إذن صفوة القول، كيف يمكن لمشروع بناء دولة ديمقراطية لايزال يحتكم إلى التوافق في سبيل إرضاء المكونات السياسية– العرقية والطائفية – أولا .ونخب سياسية لاتجد وسيلة للبقاء في سدة الحكم سوى الارتكاز إلى الخطاب الطائفي والقومي وتغذيته بشتى الوسائل والإمكانيات ثانياً، ان تنتج دولة مواطنة .

ثالثاً: آليات بناء دولة المواطنة

يُعد تأسيس الدولة الديمقراطية من أهم الشروط الموضوعية لبناء دولة المواطنة، وعليه فان نقطة الشروع تبدأ في أربع شروط لازمة لبناء الدولة الديمقراطية حددها "اريك دافيس" في :

أولا، يجب أن تبني مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة السياسية. ولا يمكن أن يكون المواطنون أحرارا سوى باللجوء إلى

المؤسسات التي تحمي مصالحهم. وهذا يعني أن المجتمع الديمقراطي مجتمع يتم تنظيمه أولاً من منظور مؤسسات الدولة (مثلا النظام القضائي) وثانياً من خلال مؤسسات ومنظمات عامة مستقلة يخلقها المواطنون ولا تسيطر عليها الدولة (مثلا الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والصحافة).

وثانياً، يجب أن يصل المواطنون إلى معلومات عن آليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم. وبدون هذه المعلومات لا يستطيعون تطوير مهارات التفكير الناقد الذي يسمح لهم بالاختيارات الموضوعية بين الأحزاب السياسية المتنافسة والسياسات. وهذا يعني أن المواطنين يجب أن يصلوا ليس فقط إلى صحافة مستقلة ونظام للاتصال الجماهيري، بل أيضا إلى نظام تعليمي يدعم الفهم المدني والقيم المدنية.

وثالثا، يجب أن تعمل الحكومة على أن يتمتع جميع المواطنين بالعدالة الاجتماعية. إن مجتمعا تنتشر فيه البطالة ولا يرى فيه الشباب أملا في المستقبل لا يستطيع أن يبني ديمقراطية قوية.

وأخيراً، يجب أن تتسم جميع المجتمعات الديمقراطية بالاتفاق بين المواطنين على المثل العليا الأساسية التي تجمع بينهم.(39)

إما الحديث عن الآليات التي قد تسهم في بناء دولة المواطنة فانه حديثاً واسع جداً لايمكن حصره بمجموعة من النقاط، بيد إنالأمر يستحق الإشارةإلى عدد من الإجراءات التنفيذية وأخرى تشريعية يمكننا ان ندعي إنها قادرة على تنمية مفهوم المواطنة، فالعراق يشهد ألان ثورة بالتشريعات القانونية والإجراءات السياسية يجب ان يكون محورها الأساس هو المواطن وتبدأ من الاهتمام بمنظومة الحقوق والواجبات . بل يجب ان تقدم فكرة الحقوق على الواجبات لانتشال الفرد العراقي من حالة الاغتراب والتي كان يعيشها في ظل الأنظمة التسلطية

والقمعية البائدة، وإشعارهإن مشروع بناء الدولة الجديدة يبدأ من المواطن وينتهي به.

ومن التشريعات التي يجب العمل على تنظيمها والاهتمام بإقرارها هو توزيع عائدات النفط على أبناء الشعب العراقي، اذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز في (9-ابريل/نيسان-2003) مقالاً لـ"ستيف كليمونز" اقترح فيه :ان ينشئ العراق صندوقاً للنفط على غرار الاسكا.يدفع لمواطني العراق حصصاً سنوية من الإيرادات النفطية . لتنفيذ هذا المشروع طرح رأيان :الأول، يدخر العراق حصة ثابتة من عائداته النفطية، ليصار إلى استثمارها في سلة سندات من الأسهموالأوراق المالية العالمية.على ان تتحول هذه السندات إلى صندوق وديعة وطني،يمكن ان توزع ارباح الصندوق على المواطنين كل عام . وبمرور الوقت يمكن لصندوق الوديعة ان ينمو،نتيجة الادخار المتواصل لقسم من عائدات النفط ،وتنمو معه حصص المواطنين المعدة للتوزيع .اما الرأي الثاني ،بدلاً من ادخار قسم من العائدات في صندوق وديعة، وبدلاً من انتظار نمو الصندوق بعد سنوات وسنوات ،يمكن توزيع قسم ملموس من عائدات النفط توزيعاً فورياً ومباشراً على المواطنين. إذ يرى أنصارالرأي الثاني تخصيص 25% من العائدات لأغراض التوزيع المباشر .[40]

وبصرف النظر عن الوسيلة التي يتم فيها توزيع قسم من عائدات النفط على الشعب العراقي، تكون النتيجة من هذه العملية ترسيخ روح المواطنة. إذ سيشعر المواطنين بالمساواة ،التي هي عماد المواطنة،إلى جانب ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن بشعور الأخير انه يعيش في دولة توفر له ضروريات العيش الكريم. ومن ثم سيكون لأبناء الفاو نفس الحصة من عائدات النفط لأبناء زاخو.

بالإضافة إلى ما تقدم، نجد إن الوسيلة الأنجع لتنمية مفهوم المواطنة،في ظل مرحلة بناء الدولة التي يشهدها العراق، تكمن في جملة من الخطط التنفيذية

مثل الاهتمام بقطاع التعليم العالي وجعل مؤسساته الجامعية والمعاهد ومراكز البحوث مكاناً لاستقطاب الطلبة والباحثين من جميع محافظات العراق، وليس جعلها مقتصرة على أبناء محافظاتها أو طائفتها أو قومياتها. فعملية القبول في الجامعات تكون فرصة للاندماج الاجتماعي والثقافي بين أبناء البلد، ومن هنا يمكن ان تنمى مفهوم المواطنة من خلال الانتقال بالعلاقات الاجتماعية من علاقات مغلقة على بيئتها الى علاقات مفتوحة على جميع أبناء البلاد. من جانب أخر،ضرورة إن تعمل الدولة على تفعيل نظام المعايشة على موظفي الدولة، بتوفير جميع مستلزمات العيش الكريم للموظف الذي يخضع للمعايشة بعيداً عن محافظته.لان هذه الوسيلة قادرة على تحقيق الاندماج الاجتماعي وإضعاف حلقات الانتماء الضيق التي تكون فاعلة في ظل المجتمعات والثقافات المغلقة.

كذلك نجد إن أهم سبل بناء دولة المواطنة هي الانتقال بالعلاقات الاجتماعية من العلاقات الأهلية العصبية إلى العلاقات المدنية.وذلك يتم من خلال تفعيل المجتمع المدني الذي لايزال الغائب واقعياً والحاضر مفاهيمياً في العراق. فهو البديل الوحيد للمجتمع الأهلي الذي يرسخ الانتماءات الاثنية والطائفية والدينية.إن مفهوم المجتمع المدني كمؤسسات وسيطة تنبثق من التشكيلات الاجتماعية –الاقتصادية التي تلعب دور الوسيط بين الفرد والدولة وتلطف العلاقات بين المجتمع والدولة وتخلق توازناً بينهما ومن ثم الانتقال إلى الاتحادات الطوعية غير القرابية المتحررة من علائق المجتمع الأهلي العصبي .

بيد إن الأهم من كل ذلك يبقى في أهمية بناء دولة التسامح التي طرحها المفكر الانكليزي "جون لوك" قبل أكثر من ثلاثمائة عام. دولة التسامح هي الدولة التي تعتمد على المساواة في التعامل مع جميع رعاياها بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والقومية. المعني بالدرجة الأساس ببناء هذه

المعاصر"

الدولة هي الدولة نفسها في مؤسساتها قبل المجتمع، وتكون دولة قانون تتعالى عن التناقضات الدينية والاثنية والطائفية للمجتمع المكون لها .[41]

بالإضافة إلى ما تقدم هناك عدد من الآليات التي قد تسهم في تنمية مفهوم المواطنة،على سبيل المثال،دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية في نشر الوعي بمفردات مفاهيم المواطنة،من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات ونشر البحوث التي تهتم بفكرة المواطنة. كما توجد ضرورة بإعادةالنظر في المناهج الدراسية وفق مايتلاءم مع مفاهيم وفكرة الوطنية والمواطنة وذلك عن طريق توضيح منظومة الحقوق والحريات في دولة ديمقراطية.أيضا،تقع المسؤولية الأكبر في نشر الوعي بالمواطنة على عاتق الأكاديميين والمثقفين،الذين يجب إن ينتشلوا الثقافة العراقية،بصورة عامة،من حالة الاستلاب التي كانت ولاتزال تعيش فيها،والبدء بالعمل على بناء ثقافة وطنية في جميع المجالات الثقافية والادبية والفنية.

الخاتمة

المواطنة كفكرة وكمفهوم لايمكن إدراكها من دون وجود دولة ،إذ ترتبط بالدولة وتعمل في محيطها التفاعلي مع المجتمع ،والمواطنة بلا شك من نتاجات مفهوم الدولة الحديثة حيث تجد مساحتها في التعبير والتفاعل في ظلها. وأي حديث عن مفهوم المواطنة بعيداً عن شروطها الموضوعية ؛الدولة،المجتمع المدني، المؤسسات، فكرة الفردية.هو حديث عن وهم لايمكننا إدراكه ،لأننا نفتقد إلى ابسط مستلزمات إنتاجه .

وبلغة لاتخلو من التشاؤم،حتى ديمقراطيتنا غير قادرة على انتشالنا من حالة الاستلاب والاغتراب السياسيين الذين كنا ومازلنا نعيشهما في بلدنا، إذ يبعدانا بمسافات طويلة عن الشعور بالوطنية ! وذلك لان عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العراق لاتزال مقيدة في سلسلة من الحلقات أولها مشكلة التخلص من الإرث الاستبدادي،وليس أخرها النموذج الديمقراطي الملائم لطبيعة المجتمع

العراقي،التي وجد ضالته في "النموذج التوافقي" وهو ابعد ما يكون عن إمكانية بناء دولة المواطنة.لأنه يتعامل على أساس ما هو قائم فعلاً من تكوينات وتقسيمات المجتمع الدينية والطائفية والقومية.وليس على أساسالأفراد بصرف النظر عن انتماءاتهم،كما هو الحال في الديمقراطية الليبرالية .

لكن التشاؤم يجب أن لايمتد بنا إلى ما لانهاية ، فالعراق أصبحالآن على سكة الديمقراطية، والنظام الديمقراطي قادر على تنمية مفاهيم وممارسات سياسية عديدة،بيد إن هذه العملية لاتتم في ليلة وضحاها،بل تحتاج إلى تقادم الممارسة الديمقراطية وتوسيع شبكة المفاهيم المرتبطة بها،دون الاقتصار على مفهوم المشاركة الشعبية في الانتخاب. حيث إن بناء دولة المؤسسات وتحقيق الاندماج بين الدولة والمجتمع من خلال مجموعة من التشريعات القانونية والدستورية و الإجراءات التنفيذية ضمن برنامج عمل مؤسساتي تبدأ به الدولة وتعمل على بناء المؤسسة العسكرية و الأمنية الوطنية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني. هذه الآليات قادرة على خلق الأساس لبناء دولة المواطنة .

الهوامش

[*] الدكتور عامر حسن فياض أستاذ الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، وعميد كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين واستاذ الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، حاصل على شهادة الدكتوراه في تخصص الفكر السياسي، عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية، وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية. وله اكثر من مؤلف اهمها: الفكر السياسي الغربي(مشترك) 2 اجزاء، وجذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، وجذور الفكر الديمقراطي في العراق، بالإضافة الى عدد من الدراسات والبحوث في المجالات العربية والعراقية.

[*] الدكتور إياد العنبر استاذ الفكر السياسي المساعد في كلية العلوم السياسية بجامعة الكوفة، حاصل على الدكتوراه في تخصّص الفكر السياسي، مع عناية خاصة بالمنهج المادي في دراسة الفكر الإسلامي، والدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية، وله عملان الأول عن فكر المفكّر العراقي هادي العلوي، والثاني أطروحته للدكتوراه بعنوان "الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر". وساهم في تحرير كتاب "إشكالية التحول الديمقراطي في العراق".

[1] انظر

Lucian W. Pye: Aspects of Political Development, (Boston: Little Brown, 1966), pp. 62-67

[2] مذكرة الملك فيصل الى بعض الساسة العراقيين 15/ اذار/ 1932. نقلاً عن عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1،ط 6،(بيروت:دار الكتب،1983)،ص 12

[3] عبد الاله بلقزيز: الدولة والمجتمع..جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008).ص 52

[4] اريك دافيس: مذكرات دولة..السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة:حاتم عبد الهادي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)،ص 51

[5] فالح عبد الجبار: العمامة والافندي..سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة؛ امجد حسين، (بيروت:–بغداد: منشورات الجمل،2010)ص 82

[6] حول مفهوم الدولة راجع اندرو فنسنت: نظريات الدولة، ترجمة: د. مالك ابو شهيوة ود. محمود خلف،(بيروت . طرابلس: دار الجليل . دار الرواد، 1997)، ص 34، كذلك ابراهيم درويش: الدولة نظريتها وتنظيمها.. دراسة فلسفية تحليلية، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1969)،ص 168 . 169. ايضاً كل من جورج بوردو: الدولة، ترجمة: سليم حداد، ط 3، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002). ونيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

[7] جابر حبيب جابر:صراع الدولة والهوية في العراق،ضمن كتاب مجموعة باحثين: اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق،تقديم: جابر حبيب جابر، تحرير: اياد خلف حسين العنبر،الجمعية العراقية للعلوم السياسية،(النجف: الضياء للنشر،2009) ص 15

[8] هيجل: اصول فسلفة الحق،ج 2، ترجمة وتقديم وتعليق؛ د. امام عبد الفتاح امام، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،2010)،ص 153

[9] نقلاً عن علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ضمن كتاب بشير نافع واخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص 32

[10] عبد الاله بلقزيز:مصدر سبق ذكره.ص 20–21

[11] المصدر نفسه .

[12] توماس آ.بالي :مكافحة لعنة الموارد الطبيعية..صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، (بيروت– بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،2008) ص 6–7

[13] جوردون جونسون، مجيد الهيتي: لعنة النفط..الاقتصاد السياسي للاستبداد،(بيروت– بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،2008) ص 13

[14] انظر غاريث ستانسفيلد: العراق.. الشعب والتاريخ والسياسة،(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009)، ص ص 105–106–107

[15] حول هذا الموضوع ينظر

MICHAEL L. ROSS:DOES OIL HINDER DEMOCRACY?,World Politics, no:53 (April 2001),p.p 325-61

[16] غاريث ستانسفيلد :الانتقال الديمقراطية..الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن كتاب مجموعة مؤلفين:المجتمع العراقي ..حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت– بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية ،2006) ،ص 352

[*] يستخدم الكتاب والباحثين الغربيين مصطلح دمقرطة (**Democratization**) للاشارة الى الانظمة السياسية التي تتحول باتجاه تطبيق النظام السياسي الديمقراطي لتمييزها عن الانظمة السياسية الديمقراطية الناضجة . وهو تعبير دقيق لوصف موجة التحول باتجاة الديمقراطية وينطبق على الحالة العراقية.حول هذا المفهوم ينظر مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان:المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،(دبي:مركز الخليج للابحاث،2008) ص ص 210–214.

[17] فالح عبد الجبار: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، (القاهرة : دار الامين، 1995). ص 53.

[18] عبد الامير كاظم زاهد:مقاربات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية،حولية المنتدى،العدد 1–السنة الاولى،2008،ص 95

[19] موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص 25

[20] اعلن الرئيس الامريكي جورج دبليو. بوش في خطابه في الذكرى العشرين للهبة الوطنية للديمقراطية في 6 تشرين الثاني 2003 ،أن(العالم لم يشهد سوى اربعين ديمقراطية تقريباً في بداية سبعينيات القرن العشرين.ولكن مع انصرام القرن باتت هناك 120 ديمقراطية تقريباً، وبمقدوري أن أطمئنكم بوجود المزيد منها على الطريق).

[21] غاريث ستانسفليد : الانتقال الديمقراطية..مصدر سبق ذكره،ص 367

[22]ينظر صومائيل هنتنغتون:النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، (بيروت: دار الساقي،1993).

[23]غاريث ستانسفيلد : الانتقال الديمقراطية..مصدر سبق ذكره ،ص 373

[24] المصدر نفسه ص 369. 370

[25] المصدر نفسه، ص 374

[26] المصدر نفسه ،375

[27]ينظر د. عامر حسن الفياض: جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914. 1939 ،(بغداد . دار الشؤون الثقافية . 2002).

[28] غاريث ستانسفيلد ، الانتقال الديمقراطية..مصدر سبق ذكره،243

[29]الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني،ضمن كتاب؛المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . 1992)، ص 352

[30]) حسنين توفيق إبراهيم ، عبد الجبار أحمد عبد الله: التحولات الديمقراطية في العراق..القيود والفرص، دراسات عراقية 3(دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2005)،ص 18–19

[31] جون ووتربوري :امكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الاوسط ، ضمن كتاب(ديمقراطية من دون ديمقراطيين:سياسيات الانفتاح في العالم العربي/ الاسلامي ..بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي) ، غسان سلامة(معداً) ، ط 2(بيروت– مركز دراسات الوحد العربية– 2000)، ، ص 93–94

[32]Guillero o'Donnell: The perpetual crises of Democracy,Journal of Democracy,Vol:18,no:1,(January 2007),p.p8-9

[33] سعيد زيداني:اطلالة على الديمقراطية الليبرالية،المستقبل العربي، ع 130، 1990. ،ص 15

[34] حول موضوع مبدأ التسامح في الفكر الليبرالي راجع،جون لوك:رسالة في التسامح،ترجمة عبد الرحمن بدوي،بغداد– مركز دراسات فلسفة الدين،2006.

[35] حول هذا الموضوع راجع إياد خلف حسين العنبر:العراق..ديمقراطية من دون ليبراليين،ضمن كتاب : اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره.

[36]د.عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن: الثقافة والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد 317 ، 2006

[37] جورج طرابيشي:هرطقات 2..العلمانية كإشكالية إسلامية – إسلامية ،(بيروت– دار الساقي– 2008).ص 33

[38] جابر حبيب جابر:الشيعة والسنة في العراق: إلى متى تظل الثقة مفقودة ؟جريدة الشرق الاوسط ، الاحد 28 ذو الحجة 1428 هـ 6 يناير 2008 العدد 10631.

[39]اريك دايفيس:استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق

htt//pfas–polisci.rutgers.edudavisARTICLESsr153_arabic.pdf

[40] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن مراجعة توماس آ.بالي :مكافحة لعنة الموارد الطبيعية..مصدر سبق ذكره. و جوردون جونسون، مجيد الهيتي: لعنة النفط.. الاقتصاد السياسي للاستبداد.. مصدر سبق ذكره.

[41] حول هذا الموضوع راجع جون لوك :مصدر سبق ذكره.